

منح وثيقة سفر الإنتربول وكرم أمين عام الإنتربول لقرب انتهاء مهامه

الخالد: إيمان الكويت راسخ بمفهوم الأمن الشامل إقليمياً ودولياً

■ التعاون الشرطي

الدولي حقق خلال المئنة

عام الماضية الكثير من

النجاحات بفضل تبادل

الخبرات والتعاون

موناكو - كونا- أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد إيمان دولة الكويت الراسخ بمفهوم الأمن الشامل إقليمياً ودولياً، وسعيها الدؤوب إلى تعزيز التعاون الأمني الدولي المشترك من خلال منظمة الشرطة الجنائية الدولية (انتربول).

وقال الشيخ محمد الخالد خلال تروسه وفد دولة الكويت في الاجتماع الوزاري للدورة الـ83 للجمعية العامة لمنظمة الانتربول المنعقد في موناكو «لنا في دولة الكويت ومن خلال إيماننا الراسخ بمفهوم الأمن الشامل إقليمياً ودولياً والتزامنا التام بمقررات واتبات المنظمة الدولية للانتربول نؤكد على السعي إلى تعزيز التعاون الأمني الدولي المشترك». وأشار إلى توقيع دولة الكويت خلال شهر سبتمبر الماضي اتفاقاً مع الانتربول بشأن الاعتراف بوثيقة سفر الانتربول لتسهيل حركة موظفي المنظمة الذين يضطرون بهيام رسمية ذات صلة بالانتربول في جميع أنحاء العالم لأغراض التعاون الدولي بين أجهزة الشرطة.

ولمن دعوة الأمن العام لمنظمة الانتربول رونالد نوبل للمشاركة في أعمال هذه الدورة التي توافق مرور 100 عام على المؤتمر الدولي الأول للشرطة الجنائية الذي عقد في موناكو عام 1914 وارسى أسس تشكيل اللجنة الدولية للشرطة الجنائية.

وقال الشيخ محمد الخالد بهذا الصدد ان «التعاون الشرطي الدولي حقق خلال المئة عام الماضية الكثير من النجاحات بفضل تبادل الخبرات والتعاون البناء فقد أوجد أفراد الشرطة والفنيون والعلماء أدوات وتقنيات أحدثت تطوراً هائلاً في القدرة على مكافحة الجريمة بمزيد من الفاعلية على الصعيدين الإقليمي والدولي».

واعتبر ان «جرائم الإرهاب والاتجار بالمخدرات والقرصنة والتسلل عبر الحدود وغسل الأموال وجرائم بظالقات الائتمان والجرائم المنظمة والجرائم التي ساعدت عليها وسائل التقنية الحديثة لا تقتصر على دولة بعينها وإنما باتت تهدد المجتمع الدولي مما يحتم علينا تعاوناً جماعياً متواصلاً لمكافحة الجريمة بشتى صورها ولاسيما المستجدة منها».

وتعيل التعاون الشرطي على مستوى العالم والإسهام بإيجاد حلول فعالة لمكافحة الجريمة

بشئى أنواعها وصورها. كما قام الشيخ محمد الخالد بإرفقه سفير الكويت لدى فرنسا على سليمان السعيد بجولة في معرض (امن المعلومات والرقابة) الذي يأتي بعد النجاح الباهر الذي حققه الاجتماع الوزاريان اللذان عقدا في ستغافورة عام 2009 وروما في عام2012.

وأجرى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد الحمد الصباح سلسلة من اللقاءات مع وزراء ومسؤولين عدد من الدول الأعضاء المشاركين في المؤتمر تناولت سبل تعزيز التعاون الأمني الدولي والتنسيق المشترك لما يصب في مصلحة الأمن والسلام الدوليين.

وتطرق اللقاءات إلى آلية

طالب المطر بإعلان التقارير في مؤتمر يشارك فيه اتحاد الصيادين

الصويان : أسماك بحرنا طبيعية وغير مسممة وأي كلام بلا أدلة هو اجتهاد غير صائب

أكد رئيس الاتحاد الكويتي لصيادي الأسماك إن الأمر الذي طرحه النائب السابق دكتور حمد المطر قد أصابنا بالدهشة والاستغراب !!

حيث تحدث عن نفوق أسماك المذبح في سنة ١٩٩٨ وسنة ٢٠٠١ أي قبل ١٦ سنة قارب كان كل هذه السنوات خاصة أنه كان على علم ومعرفة بأن الأسماك بها مواد خطيرة وسامة، والتساؤل هنا هل خلال هذه السنوات التي مضت لم يتناول وجبه واحد من الأسماك حتى يخبرنا بأن فيها مواد خطيرة وهل بعد تناولها تعرض إلى أعراض جانبية من تناول وجبة من أي نوع من الأسماك المحلية الطازجة الكويتية..

وتابع إن الكارثة تكمن في تداول أمور تخص الأمن الغذائي ونشرها دون أدلة ما يقرب البلدية من الناس موضحاً أنه إذا كانت لدى المطر أدلة منذ ١٦ عاماً بأن الأسماك فيها مواد خطيرة ولم يبق ينشرها وتوعية المستهلك الذي يأكل الأسماك المحلية الطازجة باستمرار فهذا شيء غير معقول وغير منطقي.

وتعني الصويان من المطر أن يرد على إستفسارات الاتحاد الكويتي لصيادي الأسماك متسائلاً هل جميع الأسماك فيها مواد خطيرة وتنصح كل بيت بعدم تناولها وهل المقصود هنا الأسماك المحلية أم المستوردة؟ وتعني الصويان نشر الأدلة على الملأ للشعب الكويتي والمستهلك وتزويد الاتحاد بنسخه من التقرير لأننا

■ إذا كانت لدى المطر

أدلة بأن الاسماك فيها

مواد خطيرة ولم يقم

بنشرها فهذا شيء غير

معقول وغير منطقي



قاسر الصويان

■ لم نسمع أو نشاهد أي حالة أصيبت بمرض بسبب تناولها

الأسماك ولم يصلنا أي تقرير يمنع صيدها وبيعها

مسؤولون امام الله وضامننا وإمام الشعب الكويتي الكريم أن كانت الأسماك فيها مواد خطيرة ونحن نقوم بصيدها وبيعها على المستهلك هذا الأمر من فوض تماماً لأن صحة المستهلك تهمنا، ولا نقبلها على أنفسنا بالاتحاد الكويتي لصيادي الأسماك أن نصيد الأسماك وفيها مواد خطيرة تضر بصحة الإنسان ونقوم ببيعها للمستهلك لأن هذا المكسب المادي منها حرام شرعاً

وإذا كان هناك أدلة أو تقارير ما يثبت أن الأسماك بها مواد خطيرة يرجى تزويد الاتحاد حتى نقوم بتوعية المستهلك

في مؤتمر صحفي يقوم فيه الاتحاد باستضافة المختصين بحضور المطر، مشدداً على ضرورة عدم نشر أقوال مرسلة دون تقارير تستند عليها منوها بأن هذا الكلام عليه علامات استفهام وغموض. وأشار إلى أن اتحاد الصيادين يهيم بالصالح العام وصحة المستهلك قبل التكسب المادي ، وسيكون أول من يحذر المستهلكين بعدم تناول الأسماك إذا كان بها مواد خطيرة على صحة الإنسان ..

ووجه الصويان تسانداً للمطر حول ما إذا كان قد قام بزيارة إلى سوق شرق

أوسوق الفحاحيل كون هذه الأسواق تتوفر بها الاسماك الطازجة وأخذ عينات عشوائية منها وفحصها بالمختبرات للتأكد من أنها تحمل مواد خطيرة ومضرة على صحة الإنسان وهل هناك تقارير بعدم تناول الاسماك المحلية .. وهل تلك التقارير متطابقة مع تقارير معهد الأبحاث وحماية البيئة بأن الاسماك المحلية تحمل مواد خطيرة وتنصح بعدم تناولها.

وقال الصويان أن الأمر الغريب بأننا لم نسمع أو نشاهد أي حالة لم أصيبت بمرض بسبب تناولها الاسماك

مشاركة في الاجتماع الوزاري مؤكداً ان التعاون الشرطي داخل حدود الدول وخارجها تحول خلال المائة عام الماضية من نشاط استثنائي فردي إلى اجراءات وممارسات موحدة وجماعية ومنسقة بفضل الجهود الحديثة التي تبذل لأضفاء طابع مؤسسي ومهني على التعاون الشرطي من جهته إلى أمير موناكو البير الثاني كلمة رحب فيها بالحضور الثاني على التعاون الشرطي. كما استمع الشيخ محمد الخالد من القائمين على المعرض إلى شرح حول آخر ما توصلت اليه تكنولوجيا تبادل المعلومات الأمنية بين الدول الأعضاء في المنظمة في ظل انتشار شبكات الجريمة المنظمة. وكان الأمين العام للانتربول رونالد نوبل قد ألقى كلمة ترحيبية بوفود 190 دولة

كما بحث الاجتماع سبل تعزيز التعاون الشرطي من خلال القوانين والسياسات والتكنولوجيا وأنساليب العمل والصعوبات التي تواجه ذلك إلى جانب الرؤية المستقبلية للانتربول. وترأس نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد وفد الكويت في افتتاح أعمال الدورة الـ83 للجمعية العامة لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية (انتربول) أمس الأول بمشاركة وفود نحو 190 دولة. وأكد الشيخ محمد الخالد في تصريح لـ (كونا) أن هذا اللقاء يعد من أكبر الاجتماعات لأجهزة الشرطة على مستوى العالم وأن دولة الكويت لها إسهام كبير وتميز في المناقشات والداخلات في انشاء مثل هذه الاجتماعات وتعزيز التعاون الشرطي في العالم.

وأشار إلى أن التعاون الأمني القائم بين الكويت ودول العالم يستند إلى ركائز راسخة واستراتيجية متعددة الجوانب والمحاوِر لتفعيل الجهود المشتركة وتعزيز مستوى التفاهم ضمناً وجوهياً ما تفرضه الأوضاع والتطورات من تحديات في منطقة الشرق الأوسط. وتم منح الشيخ محمد الخالد وثيقة سفر الانتربول الدولية على هامش الافتتاح تقديراً وعرفاناً لدوره وإسهام دولة الكويت ودعمها المتواصل لمنظمة الانتربول ومبادراتها. وكانت رئيسة منظمة الانتربول ميرييل باليسترازي قد وصلت في كلمتها الافتتاحية اجتماع الجمعية العمومية للانتربول بـ «الحدث التاريخي، حيث يتزامن مع ذكرى حلول 100 عام على انعقاد أول مؤتمر للشرطة الدولية في عام

المكافحة المحلية تضبط وافداً بحوزته مواد مخدرة

في إطار الجهود المستمرة لوزارة الداخلية في مكافحة المخدرات وتعقب مروجيها تمكنت إدارة مكافحة المحلية التابعة لإدارة العامة لمكافحة المخدرات من ضبط وافد بحوزته كيلو من مادة الحشيش ونصف كيلو من مادة الشبو وكمية من المؤثرات العقلية. وذلك بعد ورود معلومات من أحد المصادر تفيد بأن المتهم بحوز مواد مخدرة ومؤثرات عقلية بقصد الاتجار وعلى الفور تم تشكيل فريق لجمع الاستدلالات والقيام بالتحريات وبعد التأكد من صحة وجدية المعلومات تم اتخاذ الإجراء القانوني اللازم، حيث قامت فرقة من إدارة مكافحة المحلية بتفتيش منزله وتم العثور على كيلو من مادة الحشيش ونصف كيلو من مادة الشبو وكمية من المؤثرات العقلية وبمواجهته اعترف بأن الكمية المضبوطة تخصه ويقصد الاتجار والتعاطي فتمت إحالته والمضبوطات إلى جهة الاختصاص.

■ أفراد الشرطة

والفنيون والعلماء، أوجدوا

تقنيات أحدثت تطوراً

هائلاً في القدرة على

مكافحة الجريمة



... ومكرما أمين عام الانتربول

■ هناك وسائل في التقنية الحديثة ساعدت جرائم الإرهاب والاتجار بالمخدرات والقرصنة والتسلل عبر الحدود

■ تفعيل التعاون الشرطي على مستوى العالم والإسهام بإيجاد حلول فعالة لمكافحة الجريمة بشئى أنواعها

1914 مشيرة إلى ان الاجتماع يشهد مشاركة 88 وزيرا وأكثر من ألف مندوب يمثلون نحو 160 عضوا في الانتربول.

وقالت باليسترازي ان منظمة الانتربول ساهمت على مدى سنين طويلة في ترجمة التوصيات التي عبر عنها المؤتمر الأول إلى أرض الواقع حيث أصبح التنسيق والتواصل «أكثر فاعلية» بفضل التعاون البناء بين المكاتب التابعة للبلدان الأعضاء في منظمة الانتربول.

والتقى الخالد الأمين العام لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية (انتربول) رونالد نوبل على هامش الاجتماع الوزاري للجمعية العامة لمنظمة الانتربول المنعقد في موناكو حاليا.

وتناول اللقاء علاقات التعاون المتميزة بين دولة الكويت ومنظمة الانتربول والموضوعات ذات الاهتمام المشترك كما بحث سبل تعزيز التعاون الأمني الدولي في التصدي للجريمة بشئى أنواعها. وقدم الشيخ محمد الخالد خلال اللقاء إلى نوبل هدية تذكارية بمناسبة قرب انتهاء مهام منصبه كأمين عام للانتربول تكريماً له على دوره وإسهامه البارز في تفعيل التعاون الشرطي على مستوى العالم.

وقدم الشيخ محمد الخالد بالودور الكبير الذي قام به رونالد نوبل خلال مسيرته الطويلة في المنظمة الدولية في إيجاد البات فعالة لمكافحة الجريمة بأنواعها.

خالفت القرار الوزاري بضرورة إقامتها في المناطق المسموح بها

البلدية : فرق الطوارئ أزالّت

12 مخيماً غير مرخص



البلدية أثناء إزالة البرج غير المرخص

139 الذي يجعل على مدار الساعة وفي العطلة الرسمية. وعلى صعيد متصل أعلنت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت أن إجمالي الخدمات التي تم ترخيصها بالأسماك التي حددتها بلدية الكويت في التعميم الإداري رقم (2014/21) بشأن تنظيم المخيمات الربيعية الموسمية 2014/2015 بأنقر البلدية بمحافظات (القروائية-الأحمدي-الجبراء) قد بلغ (1320) مخيم مرخص فيما بلغ إجمالي عدد طلبات حجز المواقع (2840) طلب ترخيص فيما بلغ عدد إجمالي طلبات الحجز الجائرة لحين دفع الرسوم (681) مخيم في حين بلغ إجمالي عدد الطلبات المرفوضة (101) طلب ترخيص.

وفي هذا السياق أوضحت العلاقات العامة في إحصائيتها لها بأن إجمالي الخدمات التي تم ترخيصها فعلاً من قبل مراقبة إشغالات الطرق بفرع بلدية محافظة الأحمدى بلغ (603) مخيم فيما بلغ عدد طلبات الحجز قيد الدراسة (1165) مخيم وعدد الطلبات المرفوضة (52) طلب في حين بلغ عدد طلبات الحجز الجائرة لحين دفع الرسوم (477) مخيم.

قالت بلدية الكويت أن فرق الطوارئ في محافظة الجبراء أزالّت 12 مخيماً غير مرخص طبقاً للقرار الوزاري رقم (2014/21) الخاص بتنظيم عمل المخيمات الربيعية الذي ينص على الترخيص للمخيمات وأقامتها في المناطق المسموح بها.

وذكرت البلدية في بيان صحفي أمس أن فرق طوارئ محافظة الجبراء أزالّت تلك المخيمات ضمن حملة تفتيشية على المخيمات التي نصبت خارج المناطق المسموح بها ونص عليها القرار الوزاري المنظم لعمل المخيمات الربيعية لهذا العام.

وأكدت ضرورة حصول المواطنين والمقيمين الراغبين في إقامة مخيمات ربيعية على ترخيص من قبل فرع البلدية التابع له موقع المخيم وتحديد إحداثياته واستكمال باقي إجراءات الترخيص قبل البدء بالتخييم. ودعت المواطنين والمقيمين إلى الاستفسار عن التخييم سواء طريقة حجز الموقع أو آلية استخراج الترخيص عبر الدخول إلى الموقع الإلكتروني للبلدية أو الاتصال بالخط الساخن